

عقد غير عادل مع شركات التكنولوجيا

في منتج واحد من خدمات غوغل؟ وحتى لو أردنا إغلاق بريدنا الإلكتروني في غوغل، من يضمن لنا استعادة كل رسائلنا وصورنا؟

بالطبع لا يحدث مثل هذا التشويش والقلق عندما يشتري الإنسان بيتا، لأنه يعرف بوضوح ما يترتب عليه سواء بملكته أو علاقته مع السلطات المحلية والبيئية والجيران، لكن كل من يمتلك حسابا على فيسبوك، عاجز عن سرد ما يترتب عليه في العقد الذي أبرمه مع شركة مارك زوكربيرغ! برعت الشركات التكنولوجية عبر مستشاريها القانونيين في إدخال مصطلحات نفديها على حساب المستخدمين، تتضمن أحكاما لا يوافق عليها معظم المستهلكين عن فهم مسبق، تمنح الشركات الحق في المطالبة بالائتمان أو تغيير أعمالها، والسماح لها بالاحتفاظ بالمحتوى حتى بعد حذف المستخدم لحسابه، والوصول إلى سجل التصفح الكامل له.

هناك بند في موضوع العقود بين المستخدمين والشركات يفيد بأنه يمكن تحديث الشروط في أي وقت دون إشعار مسبق. ذلك ما تصفه نانسي كيم، الأستاذة بكلية القانون بكاليفورنيا والمتخصصة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت، بـ"إحدى الأدوات التي تستخدمها الشركات لتأكيد سطوتها على زبائنها وتقليل حقوقهم". كما تفعل ذلك باستمرار تحديث الشروط والأحكام.



تعرضنا لـ «الضرب» من الشركات التكنولوجية العملاقة في عقود الاستخدام المبرمة معنا إلى درجة أننا نتقبل هذا الضرب، فشروط الخدمة مكتوبة بطريقة تثبط الناس عن قراءتها

دع من عبث الشروط المضحكة، مع ذلك نوافق عليها، خذ مثلا تطبيقات إيصال الأطعمة للمنازل التي تشترط على المستخدمين بنودا فيها الكثير من خفة العقل تتعدى خدمة الحصول على الطعام. وتهتم بطبيعة مهمة من يوصل الطيبة: خدمة سيارات أوبر مثلا، اقتدت بشركتي غوغل وفيسبوك، عندما وجدت القانون البريطاني لا يفي بمتطلباتها، فنصحت المشتركين بالجوء إلى القانون الأمريكي "أي الأمر في النهاية وكأنه مشكلة ذات كوميديا قانونية هذه"، وهكذا يبدو أن المستخدم العادي بحاجة إلى 76 يوما من القراءة العميقة لفهم سياسات الشركات التكنولوجية. وبطبيعة الحال هذه الفرصة غير متاحة لجميع المستخدمين.

في جوهر ذلك العقد غير العادل بين المستخدمين والشركات، هناك ترتيب غير متوازن يضع عبئا على المستخدمين، فتحميل تطبيق على هاتف نكي مثلا، يجبرك على توقيع عقد مع الشركة المجهزة بتكون من ستين صفحة على أقل تقدير، لا يوجد فيه ما يجعل المستخدم يفهم محتواه القانوني المزمع!

تلتعب الشركات التكنولوجية على المفهوم القانوني للتخلص من المسؤولية بتأكيداتها أن أيا من بنودها غير إلزامية، وإذا لم يرغب الزبائن في قبولها، فيمكنهم إغلاق حساباتهم أو رفض التسجيل في المقام الأول. لكن هذا الكلام يمثل خدعة معلنة لأن العديد من الشركات جعلت خدماتها ضرورية إلى درجة أن إلغاء الاشتراك ليس خيارا ممكنا، وغالبا ما يتم تقديم شروط جديدة للزبائن في اللحظة التي هم فيها بأمر الحاجة لاستخدام الخدمة. هل بإمكاننا اليوم تجنب الاشتراك

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

ترتبط بعلاقة غير عادلة في العقد الذي نبرمه مع الشركات التكنولوجية الكبرى، في حقيقة الأمر مفردة "علاقة" لا تعبر عن طبيعة العقد وغير جذيرة بالوفاء، لأن واقع الحال هو خضوعنا التام لشروط تفرض علينا ونوافق عليها شئنا أم أبينا. فخيار الرفض يحول دون استثمار كل الخدمات، التي تعرضها أجهزتنا اللوحية والمحولة والساعات وتشغيل الموسيقى.

ماذا يحدث عند النقر فوق كلمة "موافق" مجرد تحميل أي تطبيق أو برنامج؟

يعني علينا القبول بمحتوى مستندات ضخمة غير قابلة للتفاوض، ومكتوبة من قبل قانوني الشركات ولصالحها، في مقابل الوصول إلى خدماتها.

توجد قائمة طويلة جدا من البنود موزعة بذكاء واحتيال في شروط الخدمة لعماقة الشركات التكنولوجية، أغلبنا يوافق على تلك الشروط الملزمة دون أن يقرأها، فهي غالبا ما تكون بحروف صغيرة جدا وفقرات طويلة غامضة وغير مفهومة تصل إلى مساحة نص شكسبيرية، لكنه خال من المتعة الدرامية.

الأهم من ذلك أن غالبية المستخدمين لا يعرفون دلالة الموافقة، وهم يضغطون على كلمة القبول لاستمرار تحميل التطبيق أو لفتح حساب ما. مع أنهم يدركون أن هذا النص الطويل يمثل شروطا ملزمة لعقود خدمة الهاتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحية والتطبيقات والساعات والأجهزة والقراءة الإلكترونية والتلفزيونات. وغالبا ما يعني الاتفاق السماح بإعادة بيع البيانات الشخصية للمستخدمين أو التنازل عن الحق في رفع دعوى أو الانضمام إلى دعوى قضائية جماعية ضد الشركة.

حددت صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير اشترك في كتابته نخبة من محرريها المتخصصين في الشؤون القانونية والتكنولوجية، المشكلة الأساسية في العقود التي يقع إبرامها مع الشركات التكنولوجية العملاقة، بأن المستخدمين خاضعون في النهاية لشروط الشركات، لأنهم لا يملكون الوقت أو القدرة الكافية لدراسة الشروط الطويلة ومخاطرها، فهذه العقود تتضمن أحكاما غامضة وتفسيرات قانونية مطولة تعتمد التشويش والتعتيم وليس التبسيط.

بل إن المستخدمين على الأغلب لا يعتقدون بفوائد تلك الشروط إن وجدت أصلا، فماذا عن أضرارها! سبق وأن كشفت دراسة جامعية أن المستخدم العادي بحاجة إلى 76 يوما من القراءة العميقة لفهم سياسات الشركات التكنولوجية. وبطبيعة الحال هذه الفرصة غير متاحة لجميع المستخدمين.

وقال البيان إن "فشل الإستراتيجيات الإعلامية التي وضعت في السابق وحالة الفوضى التي تعيشها الساحة الإعلامية بعودتنا لعدم الشراكة الحقيقية مع نقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والصحافية، ولغياب الرؤية الواضحة التي تدرج تفاصيل وأبعاد المشهد المحلي".

يعود لـ "الجديد". وأوضحته القناة أن البيان الذي أذاعته كرم نشرته المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عبر حسابها على تويتر، ولم يكن بيانا صادرا عن مراسلة قناة "الحرة" في لبنان، باختناق شديد نتيجة استنشاقها الغاز المسيل للدموع أثناء تغطية المواجهات. وقال نفت في بيانه "سننوّجّه إلى المحافل الدولية لحاسبة المتورّطين وكل من يعرقل عمليّة المحاسبة في لبنان". وتابع "يجب أن تقوم القوى الأمنية بحماية الصحفيين، لا الاعتداء عليهم وعرقلة عملهم في الميدان، ويجب أن تصان حرية صحافة قبل أن يتحوّل لبنان إلى دولة بوليسية".

تطوير الإعلام الأردني مؤجل لحين توفير الميزانيات

انقسامات وغياب للتنظيم بين الجهات المشرفة على الإعلام



الحديث عن التطوير استمر لسنوات دون نتيجة

جدا للإذاعات، وغياب تنوع الرخص بين الإذاعات التجارية والإذاعات المجتمعية والتي تهدف إلى خدمة المجتمع. وإضافة إلى المشاكل المالية التي تعرقل خطط التطوير وإصلاح القطاع، ما زالت الانقسامات وغياب التنظيم بين الهياكل المعنية تلقي بثقلها على المؤسسات الإعلامية، حيث نظم الديوان الملكي العام الماضي جلسات حوارية لتطوير الإعلام وبحث مشكلاته عبر لجنة شكلها من 15 شخصا.

ومهمة اللجنة العمل ضمن عدة محاور لتطوير الإعلام الرسمي والمخبر التشريعي والإعلام البديل وكذلك تطوير المحتوى والإعلام المستقل، إلا أن الأسس المعتمدة ومنهج "الإقصاء المتعمد" أثار غضب بعض الصحفيين. وعبر مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين، في بيان، عن استيائه من استثناء نقابة الصحفيين من المشاركة في الجلسات الحوارية التي نظّمها الديوان الملكي عبر اللجنة. وأبدى استغرابه من عقد جلسات حوارية كهذه وتشكيل لجان لبحث واقع الإعلام وتطويره في منأى عن نقابة الصحفيين وعدم إشراكها في أي جهد يتعلق بالإعلام الأردني، متهمًا القائمين على إعلام الديوان الملكي بتعمد تهيش دور النقابة، والاستمرار في نهج إضعاف المؤسسات الوطنية ومحاولة إيجاد كيانات بديلة لها.

وقال البيان إن "فشل الإستراتيجيات الإعلامية التي وضعت في السابق وحالة الفوضى التي تعيشها الساحة الإعلامية بعودتنا لعدم الشراكة الحقيقية مع نقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والصحافية، ولغياب الرؤية الواضحة التي تدرج تفاصيل وأبعاد المشهد المحلي".

من جانبها، أشارت المديرية التنفيذية لقناة الملكة دانا الصياغ إلى أن موازنة القنطرة والبالغة نحو 10 ملايين دينار (14.10 مليون دولار أميركي) مخصصة في مشروع الموازنة كدعم ضمن النفقات الرأسمالية في موازنة وزارة المالية، وباسم مشروع محطة الإعلام العام المستقلة.

وأضافت أن العاملين بقناة الملكة يعملون بواقع 42 ساعة أسبوعياً، ومتفرغون تماما للعمل في القناة، مع عدم وجود بند للمكافآت. ورأى متابعون أن تصريحات القائمين على الإعلام الأردني تشير إلى صعوبة الحديث عن تطوير قطاع الإعلام وإنقاذ المؤسسات الصحافية التي تعاني من أزمات خانقة، كما أن العود الحكومية السابقة تبدو صعبة التحقيق في ظل الميزانية المتواضعة التي أقرتها الحكومة للمؤسسات الإعلامية.

ويقترح الصحفيون خطوات أخرى قادرة على منح الإعلام انتعاشة في الظروف الراهنة، فمثلا تستطيع الحكومة أن تقوم بإلغاء أو الحد من البيروقراطية الكبيرة المرتبطة بملكية وسائل الإعلام، إذ هناك رسوم عالية جدا وشروط صعبة من يرغب في امتلاك وسيلة إعلام، ورقية كانت أو إلكترونية أو إذاعية أو تلفزيونية. وأضافوا أن رسوم ترخيص الصحف مرتفعة، كما أن شرط دفع رسوم لنقابة الصحفيين غير ضروري. ويعتبر البعض أن هناك شروطا تعرقل تعددية وتنوع الإعلام ودخول استثمارات جديدة، مثل شرط عضوية نقابة الصحفيين لمن يملك موقعا إلكترونيا وعدم السماح لمؤسسات المجتمع المدني بملكية وسيلة إعلام مرئية ومسموعة، إضافة إلى الرسوم غير المنطقية والمرتفعة

أقر مجلس النواب الأردني موازنة تقشفية لمؤسسات الإعلام الرسمي، ما يعني صعوبة تنفيذ إصلاحات وتطوير قطاع الإعلام في الظروف الراهنة، لذلك على الحكومة أن تنظر بجدية إلى مقترحات الصحفيين بشأن بعض الحلول لأزمة القطاع.

عسان - أكد وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام علي العابد، أن موازونات مؤسسات الإعلام الرسمي لعام 2021 تقشفية، شأنها شأن موازونات جميع مؤسسات الدولة، وأن الحكومة تعمل وفق الإمكانيات المتاحة على إعداد خطة لتطوير عمل هذه المؤسسات، وتوظيف طاقاتها البشرية بشكل أفضل، في وقت ينتظر فيه الصحفيون أن تفي الحكومة بتعهداتها في دعم القطاع.

لكن مناقشات مجلس النواب تشير إلى أن الموازنة غير قادرة على النهوض بالقطاع الإعلامي وبالكاد تغطي نفقاته، فقد عرض مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون محمد بلقر موازنة المؤسسة البالغة حوالي 25.8 مليون دينار (36.39 مليون دولار أميركي)، وقال إن 65 في المئة منها نفقات جارية. وأكد أن العمل جار على وضع تعليمات وأسس جديدة مرتبطة بالإذاعة لتحفيز موظفي مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الأردنية "بترا".

بدوره، أشار مدير عام "بترا" فايق حجازين إلى تواضع موازنة الوكالة البالغة 2.749 مليون دينار، وهي بمجموعها نفقات جارية فقط، منها بزيادة كفاءة الإنتاج الإعلامي للوكالة، والتي أنتجت 159 ألف مادة إعلامية، بواقع 160 مادة يوميا خلال العام الماضي، إضافة إلى الارتفاع المحووظ في النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن جهود الوكالة في مجال التدريب. وعرض مدير عام هيئة الإعلام ذيب القرارة موازنة الهيئة البالغة 1.13 مليون دينار (1.60 مليون دولار أميركي) منها 70 ألفا نفقات رأسمالية فقط، لافتا إلى جهود الهيئة في التعامل مع مختلف الشكاوى المتعلقة بعمل وسائل الإعلام.

وقبل مناقشة اللجنة المالية النيابية لموازنات مؤسسات الإعلام الرسمي، الخميس الماضي، في إطار مناقشتها لمشروع قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، دعا إعلاميون الحكومة إلى تنفيذ ما تحدثت عنه في البيان الوزاري الذي لقيه رئيس الوزراء بشر الخصاونة في مجلس النواب الأسبوع الماضي، بخصوص دعم الصحف الورقية. وشددوا على ضرورة توفير وسائل مشروعة وقانونية لزيادة إيرادات الصحف الورقية، مبينين أنه لتنفيذ ذلك

الصحافيون الأردنيون يقترحون بدائل لمنح الإعلام انتعاشة بالحد من الشروط الصعبة المرتبطة بملكية وسائل الإعلام

وقبل مناقشة اللجنة المالية النيابية لموازنات مؤسسات الإعلام الرسمي، الخميس الماضي، في إطار مناقشتها لمشروع قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، دعا إعلاميون الحكومة إلى تنفيذ ما تحدثت عنه في البيان الوزاري الذي لقيه رئيس الوزراء بشر الخصاونة في مجلس النواب الأسبوع الماضي، بخصوص دعم الصحف الورقية. وشددوا على ضرورة توفير وسائل مشروعة وقانونية لزيادة إيرادات الصحف الورقية، مبينين أنه لتنفيذ ذلك

مراسل لبناني يقاضي قوات الأمن

ومساء الخميس، اعتدى متظاهرون على فريق قناة "الجديد" والمراسل عدي بوموسي أثناء تغطية المواجهات.



إبراهيم فثفت
قوى الأمن يجب أن تحمي الصحفيين لأن معتدي عليهم

وقال بوموسي في رسالة مباشرة إن شخصا جاء ووجه شتائم لرئيس مجلس إدارة القناة وضربه على وجهه، وتم تكسير كاميرا المخوّر بسبب قراءة زميلته راشيل كرم بيانا لقوى الأمن الداخلي، حيث اعتقد المعتدي ومن معه أن الخبر

تورطهم في عملية الاعتداء بالصور ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى تورطهم في ارتكاب تجاوزات بحق المحتجين وإطلاق الرصاص المطاطي بشكل عشوائي.

وتعرض عددٌ من الصحفيين والمصورين لإصابات مختلفة خلال تغطيتهم للمواجهات العنيفة المنذلة في طرابلس منذ الأثنين الماضي من قبل الأجهزة الأمنية والمحتجين. وأفاد مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز" عبر حسابه على تويتر، باعتداء متظاهرين بالضرب على مصور قناة "الجديد" زكريا الخطيب أثناء تصويره إصابة أحد الشبان بالرصاص في طرابلس.

بيروت - أعلن مراسل "صوت بيروت انترناشونال" إبراهيم فثفت أنه سيتوجه إلى القضاء بعد الاعتداء عليه بصورة متعمدة من قبل القوى الأمنية أثناء تغطيته للاحتجاجات في مدينة طرابلس شمال لبنان.

وأصدر فثفت بيانا قال فيه "أشرف قائد سرية طرابلس العقيد عبدالناصر غراوي على عملية الاعتداء المتعمد عليّ، والمضّر له مسبقاً، أثناء تغطيتي الاحتجاجات الشعبية في مدينة طرابلس مساء الإثنين الماضي، كمراسل ميداني لصوت بيروت انترناشونال". وأضاف "سنقدم بدعوى قضائية الأسبوع المقبل، ضده وضد عدد من الضباط الآخرين والعناصر الذين ثبت